

استقاله

السيد الاستاذ / حسام الغرياني رئيس اللجنة التأسيسية لوضع الدستور

تحية طيبة.....وبعد،

سبق وأن أصدرت بيانا إلى الرأي العام انتهت فيه إلى تعليق عضويتي في لجنة الحقوق والحريات بالجمعية العامة لكتابة الدستور مع استمرار عضويتي بالجمعية، وقد كان البيان سالف الذكر رسالة توضيح وتحذير في ذات الوقت من تلك الأمور التي يتم الترتيب المسبق لها كي يخرج دستور الثورة في صورة محددة ومعدة سلفا، وبما لا تتحقق معه أهداف الثورة المصرية المجيدة من حرية وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية. هذا وقد قبلت منذ البداية عضوية الجمعية، على الرغم من محاولة الكثيرين إسدائي النصح بعدم المشاركة، إلا أنني أثرت أن أخوض التجربة كاملة لأكون شاهدة عيان على تلك التجربة التي أستطيع أن أصفها الآن وبحق بالتجربة المريرة والسوداء. إنني قد وصلت إلى قناعة نهائية أنه لا جدوى من الاستمرار في عضوية الجمعية التأسيسية، إذ أن المنتج النهائي - رغم نضالي في تقديم العديد من مقترحات النصوص الدستورية التي تعبر عن الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية لجميع المواطنين دون أي تمييز- لن يرقى أبدا إلى المستوى الذي يطمح إليه غالبية الشعب المصري، بل بات واضحا أن الدستور يعد ليكون على مستوى فئة محددة ترسخ لمفهوم الدولة الدينية لتستحوذ بذلك على السلطة، ليتمخض الأمر في نهاية المطاف عن دستور يحافظ على ذات الركائز الأساسية للنظام الذي قامت الثورة من أجل إسقاطه، مع تغيير الأشخاص فقط...!! وليس تغييرا جذريا في بنية النظام كنتيجة حتمية للثورة المصرية المجيدة.

والحقيقة أن موقفى السياسى المبدئى طوال هذه الفترة قد تمثل فى مقاطعة الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فى سياق مقاطعتى لكل العملية السياسية الفوقية الجارية. ذلك أنه تجرى فى سياق هذه العملية إعادة بناء مؤسسات الدولة التى لن تكون أبدا مؤسسات الثورة بل ستكون مؤسسات دولة الثورة المضادة. ويعنى هذا أن كل مؤسسات الدولة التى جرى ويجرى بناؤها الآن ستكون خطوة كبرى إلى الوراء فى تاريخ مصر، وستكون أسوأ من مؤسسات الرئيس المخلوع حسنى مبارك

وقد أثبتت التجربة صحة موقفى، فقد حصلت مصر على برلمان رجعى بفضل الانتخابات البرلمانية التى تحيط بنزاهتها شكوك عميقة، حتى وإن كان هذا البرلمان قد إنحل إلا أن أثاره مازالت قائمة، واتجهت إلى الاختيار بين كابوسين حقيقيين لرئاسة الجمهورية: رئيس لدولة استبدادية فاسدة للعسكر والمخابرات (أحمد شفيق) أو رئيس يضع أسس دولة دينية استبدادية فاسدة لما يسمى بالإسلام السياسى (محمد مرسى) والتى انتهت بفوز الأخير

وبكل أسف، وبعد التجربة المريرة فى الجمعية التأسيسية، لم يكن وضع الدستور الجديد استثناءً فى هذا السياق، فنحن مقبلون على وضع دستور أسوأ من كل الدساتير المصرية السابقة، من خلال جمعية تأسيسية قامت فى تشكيلها على المغالبة العسكرية بقوة السلطة (آنذاك)، والإخوانية بالأغلبية البرلمانية للإخوان والسلفيين والوهابيين، لإعداد دستور يشكل الأساس المتين ليس فقط لإعادة إنتاج النظام السابق، بل لإقامة دولة للثورة المضادة تكون مهمتها المباشرة هى تصفية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ السياسية الشعبية المجيدة. وبالتالي فإن الدستور الجديد والنظام الجديد لا يحملان أى بشارة ولا أى إنصاف لشعبنا بكل جماهيره وفقرائه وفنائه وأطيافه ومنها أهلى الكرام فى النوبة الذين شرفونى بترشيحى لعضوية الجمعية

وبناء على ما سبق، واتساقا مع ضميرى كمواطنة مصرية ومبادئى كناشطة سياسية تدين بالولاء لثورتنا المجيدة وترفض المشاركة فى بناء مؤسسات الثورة المضادة، فإننى اتقدم لسيداتكم باستقالتي من الجمعية التأسيسية للدستور وانسحابى منها